

منظمات المجتمع المدني في مملكة البحرين - دراسة تحليلية

Civil Society Organizations in the Kingdom of Bahrain – An analytical Study

محمود خليفة ابراهيم، جامعة العلوم التطبيقية (البحرين) mahmoud.khalifa@asu.edu.bhجامعة قناة السويس (مصر) m.khalifa@commerce.suez.edu.eg

تاريخ الاستلام: 2021/09/20

تاريخ القبول: 2021/10/22

تاريخ النشر: 2021/12/16

ملخص:

على الرغم من أن فكره انشاء منظمات المجتمع المدني تعتبر حديثه نسبيا بالإضافة لانتشارها المحدود في البلدان، إلا انها تعتبر نقطة تحول هامة تشمل في قيام المنظمات الأهلية غير الحكومية بتفعيل المشاركة الشعبية في صنع القرارات التنموية، وتنعكس هذه المشاركة إيجابيا على منظمات المجتمع المدني، إذ تعتبر مناخ جيد لتلك الجمعيات والمنظمات لبناء القدرات المؤسسية لها وثقل خبراتها في كيفية إدارة العمل المدني.

وقد قامت الدراسة بمناقشة مدى مساهمة منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية في مملكة البحرين كما قامت باستعراض اهم الادبيات التي تناولت مفهوم المجتمع المدني بشكل عام ومن ثم استعرضت القانون المنظم لعمل المنظمات الأهلية في مملكة البحرين، مع الإشارة الى تاريخ المنظمات الأهلية في مملكة البحرين، وعلاقة وزاره العمل والتنمية الاجتماعية ودورها مع المنظمات الأهلية في مملكة البحرين، وقد توصل الباحث الى ان منظمات المجتمع المدني في مملكة البحرين لها دور كبير في مختلف المجالات سواء السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية فهي تشكل القوة الاقتصادية والاجتماعية الثالثة مع القطاعين العام والخاص.

المنظمات غير الحكومية - مملكة البحرين - الحياة السياسية - المجتمع المدني.

Abstract

Although the idea of establishing civil society organizations is considered relatively recent in addition to its limited spread in countries, it is considered an important turning point, which is represented in the non-governmental organizations activating popular participation in development decision-making. The research problem revolves around the main question: Do civil society organizations contribute to the political life in the Kingdom of Bahrain?

Hence, the research paper aims to analyze the concept of civil society, and also to identify the law regulating the work of NGOs in the Kingdom of Bahrain, with reference to the history of NGOs in the Kingdom of Bahrain, the relationship of the Ministry of Labor and Social Development and its role with NGOs in the Kingdom of Bahrain. The researcher used the descriptive analytical method to monitor and analyze NGOs in the Kingdom of Bahrain, as well as the legal method in analyzing the legal texts of the NGO Law

Keywords: Non-Governmental Organization – Kingdom of Bahrain – Political Life – Civil Society

المؤلف المرسل: د. محمود خليفة ابراهيم

1. مقدمة:

لقد ظهر مسمى (منظمات المجتمع المدني) في التسعينيات من القرن الماضي وذلك عقب اختيار الاتحاد السوفيتي السابق لتكون بذلك سلطة خامسة خارج الحكم في الدول الحديثة، وتعرف بانها مجموعه من أفراد المجتمع المدني تشكل من دوائر غير حكومية، وذلك بهدف الوصول الى تنمية المجتمع ورفع مستوى معيشة الشعب عن طريق مجموعة من الخطط المعدة لذلك، وكذلك تعمل على رفع وتحسين مستوى معيشة العديد من أطياف المجتمع ممن يعانون للوصول الى حياة عادلة، وكذلك ضمان حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن فكره انشاء منظمات المجتمع المدني تعتبر حديثه نسبيا بالإضافة لانتشارها المحدود في البلدان، إلا انها تعتبر نقطة تحول هامة تشمل في قيام المنظمات الأهلية غير الحكومية بتفعيل المشاركة الشعبية في صنع القرارات التنموية، وتنعكس هذه المشاركة إيجابيا على منظمات المجتمع المدني، إذ تعتبر

مناخ جيد لتلك الجمعيات والمنظمات لبناء القدرات المؤسسية لها وثقل خبراتها في كيفية إدارة العمل المدني، كما تعمل على زيادة وعي المجتمع والتنسيق بين أفراده وبين الدولة وزيادة المساهمة في حل العديد من القضايا العامة والتنمية.

2. المشكلة البحثية

تدور المشكلة البحثية حول التساؤل الرئيسي الآتي: هل تساهم منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية، والاجتماعية، والثقافية في مملكة البحرين؟ وما هو دور وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في دعم المنظمات الأهلية في مملكة البحرين؟

3. الهدف من الدراسة

تهدف الورقة البحثية الى استعراض الادبيات السابقة في مفهوم منظمات المجتمع المدني، وأيضاً التعرف على القانون المنظم لعمل المنظمات الأهلية في مملكة البحرين، مع الإشارة الى تاريخ المنظمات الأهلية في مملكة البحرين، وعلاقة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ودورها مع المنظمات الأهلية في مملكة البحرين، وأيضاً رصد الدور الذي يقوم به المركز الوطني لدعم ومساندة المنظمات الأهلية.

4. منهج الدراسة

لقد استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي لرصد وتحليل المنظمات الأهلية في مملكة البحرين وكذلك المنهج القانوني في تحليل النصوص القانونية الخاصة بقانون المنظمات الأهلية، كما عتمد على المنهج التاريخي لرصد نشأة وتطور المنظمات الأهلية في مملكة البحرين.

5. الدراسات السابقة التي تناولت المفهوم وعناصره

لقد ظهر مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي واعتبره أرسطو كمجموعة سياسية تخضع لسلطة القانون فلا هناك تمييز بين الدولة والمجتمع المدني، حيث ان مفهوم الدولة لدى الفكر السياسي الأوروبي القديم إنها بمثابة مجتمعاً مدنياً يمثل تجمعاً سياسياً يتشكل من مجموعه من المواطنين الذين يخضعون لسلطة واحكام القانون المعمول به داخل الدولة، وفي القرن الثامن عشر تطور مفهوم المجتمع المدني تماشياً مع ظهور مفهوم الرأسمالية. ولكن مع نهاية القرن الثامن عشر أيقن الفكر السياسي الغربي بضرورة تقليص دور الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير أموره الذاتية بنفسه دون الاخلال بالمبادئ العامة على ان ما يترك للحكومة إلا القليل، حيث يكون بديلاً خدمياً يجب أن يشارك بفاعلية في رسم وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية لهذه الخدمات (صوفي، 2014، صفحة 69)، ومع بداية القرن التاسع عشر تحول مفهوم المجتمع المدني مره اخرى حيث وصفه كارل ماركس بأنه ساحة للصراع الطبقي، ثم طرح بعض من المفكرين مسألة المجتمع المدني في أعقاب القرن العشرين يتناول مفهوم جديد فكرته الرئيسية هي أن المجتمع المدني لا يعتبر ساحة للمنافسة الاقتصادية بل ساحة للمنافسة الأيديولوجية والفكرية منطلقاً من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية.

وفيما يتعلق بالوطن العربي نشأت بعض مؤسسات المجتمع المدني منذ أكثر من مئة عام تزامنت مع تأسيس الجمعيات الأهلية في القرن التاسع عشر والنقابات العمالية والمهنية في بداية القرن العشرين وايضا الجمعيات التعاونية (الصبيحي، 2000، صفحة 43).

وتعني عبارة " المجتمع المدني " ذلك المجتمع الذي يقوم بإنشاء كيانه الذاتي ويلتزم بقوانينه ويؤسس مبادئ تنظيمه واشتغاله، ويصاغ عقده الاجتماعي الخاص به والمميز له، ويلاحظ هنا اتفاق هذا التصور لمفهوم المجتمع المدني، مع مواقف طليعي القرن الثامن عشر، إذ يتفق كل منهما على تصور وأفكار خاصة من قبيل التحضر والاحترام وكذا فكرة القانون المدني. وبناء على الرؤى السابقة، فإن المجتمع المدني هو عبارة عن مجتمع يتكون من مواطنين أحرار، قادرين على العيش معا وبشكل مشترك، وفقاً لما وضعوه من قواعد، والتي أصبحت عادات لا يجوز اختراقها (بشارة، 2000، صفحة 24).

من ثما فيعتبر "المجتمع المدني" إحدى القطاعات الثلاثة المكلمة للمجتمع جنباً إلى جنب مع الحكومة وقطاع الأعمال، بحيث يتشكل قطاع المجتمع المدني من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وذلك وفقاً لما تقره منظمة الأمم المتحدة بضرورة الشراكة مع المجتمع المدني لما يضطلع به من أدوار هامة في المجتمع.

وعلى ذلك يمكن القول اجمالاً أن المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة يشارك فيها جميع أطراف المجتمع ويعتبر حلقة الاتصال بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها على أن تلتزم بالمبادئ العامة وبقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح وكيفية تقبل التنوع والاختلاف.

ووجود المجتمع المدني يعتبر بمثابة ظاهره صحية للمجتمع إذ ينتج عنه عدة أمور أهمها: الثقة والتسامح، الحوار السلمي، الثقافة، والمرونة، وتقبل الاختلاف. فوجود مثل هذه القيم في المجتمع واقتراحها بالسلوك الذي يتوافق مع هذه القيم هو إضافة لرأس المال الاجتماعي، وهو ما يعزز في نهاية الأمر من فعالية للمجتمع المدني. (الجنحاني، 1998، صفحة 67) حيث إن جوهر العملية الديمقراطية يتركز حلو تلك القيم، فمن المعروف انه لا يمكن بناء مجتمع مدني سليم دون وجود صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس وتقبل الرأي الآخر والصراع وفقاً لإطار متفق عليها بين الأطراف، هذا بالإضافة الى أنه يصعب بناء مجتمع مدني بدون الإقرار بالحقوق الأساسية للإنسان خاصة حرية الاعتقاد والرأي والتفكير والتعبير والتجمع والتنظيم، كل هذه القيم تساعد في تعزيز وإرساء دعائم الديمقراطية والحفاظ على ديمومتها. فبناء المجتمع الديمقراطي يتطلب بذل الجهد والوقت لبناء كل ما هو ضروري من المؤسسات التي تعتبر نقطة البداية في بناء التجربة الديمقراطية.

إن أي مجتمع هو مكون رئيسي لنظام اجتماعي شامل يتكون من وحدات مترابطة فيما بينها ترابطاً وظيفياً، وكل وحدة من هذا النظام تقوم بدورها في إطار النسق الاجتماعي الشامل، أي أن أي مجتمع هو عبارة عن مجموعة من الأفراد تشارك في كيانات وتنظيمات ومؤسسات مختلفة للقيام بأدوار مختلفة لتحقيق أهداف محددة، وبناء على ما تقدم، فإن المجتمع المدني "هو مجموعة من الأفراد المكونين لتنظيمات

ومنظمات مدنية تعمل كل منها لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف التي أنشئت من أجلها" (سمك، 1997، صفحة 48).

ووفقا لهذا التعريف، أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعا للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، يندرج تحت مسمى مؤسسات المجتمع المدني، ولا تقوم العضوية فيه على عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة، وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني هي (إبراهيم، 2005، صفحة 34):

- ❖ النقابات المهنية
- ❖ النقابات العمالية
- ❖ الحركات الاجتماعية.
- ❖ الجمعيات التعاونية
- ❖ الجمعيات الأهلية
- ❖ نوادي هيئات التدريس بالجامعات
- ❖ النوادي الرياضية والاجتماعية
- ❖ مراكز الشباب والاتحادات الطلابية
- ❖ الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال
- ❖ المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة.
- ❖ الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر
- ❖ مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.

ويمكن إضافة بعض الهيئات التقليدية كالطرق الصوفية والأوقاف التي كانت تعتبر أساس المجتمع المدني في المجتمعات العربية منذ مئات السنين قبل ظهور المنظمات الحديث.

ويمكن القول بأن خصائص المجتمع المدني تتلخص في الآتي (ياسر، 2005، صفحة 8-10):

- يشكل المجتمع المدني من عدة مؤسسات تلعب دور الفاعل في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي والبناء الديمقراطي.
- إن ثقافة بناء المؤسسات تتركز على وجود مجتمع مدني متطور القائم على مفهوم العمل التطوعي والمبادرة في إطار المشاركة الفعالة والمنظمة.
- إن مؤسسات المجتمع المدني متطورة وواعية وتملك رؤية وفكر خاص؛ فلديها تصورا واضحا لخريطة المجتمع، ومصادر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومصادر الضعف، وهي مؤسسات تمتلك رؤية واضحة لفكرة التغيير الاجتماعي، إذ انها تدافع وتناصر جميع فئات المجتمع بأطيافه وقطاعاته، سواء على مستوى الحقوق المدنية أو الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.
- أن المجتمع المدني ينظر بالنظرة الشاملة؛ أي أن مشكلات المجتمع المحلي والمشكلات الوطنية تتداخل وتترابط مع المشكلات الإقليمية والدولية، ومؤسسات المجتمع المدني لها دور فعال في كل من هذه المستويات.

وعلى ذلك يمكن القول ان المجتمع المدني يتكون من عدة عناصر كما يلي (قنديل، 2004، صفحة 32)

- (1) البيئة الطبيعية: وهي كل ما يحيط بالمنطقة التي يشغلها المجتمع من حيث التكوين والموقع والتضاريس وكل ما تتأثر بها من ظروف طبيعية ومناخية.
- (2) البيئة الاجتماعية: والمقصود بها هي النسق الاجتماعي الذي يعيش فيه أفراد المجتمع ويؤثر ويتأثر به إذ تنقل البيئة الاجتماعية التراث الاجتماعي والثقافي، والتي تتشكل مجموعة من العناصر هي: اللغة، والعادات والتقاليد، والعرف، والموروث الثقافي والحضاري.
- (3) السكان: وهم مجموعة من الأفراد الذين يعيشون في المجتمع.
- (4) العلاقات الاجتماعية: ويقصد بها الحراك والتفاعل الناتج عن احتكاك أفراد المجتمع في البيئتين الطبيعية والاجتماعية، وتعتبر من أهم ضرورات الحياة (غليون، 1992، صفحة 62).

6. نشأة الجمعيات الأهلية في مملكة البحرين

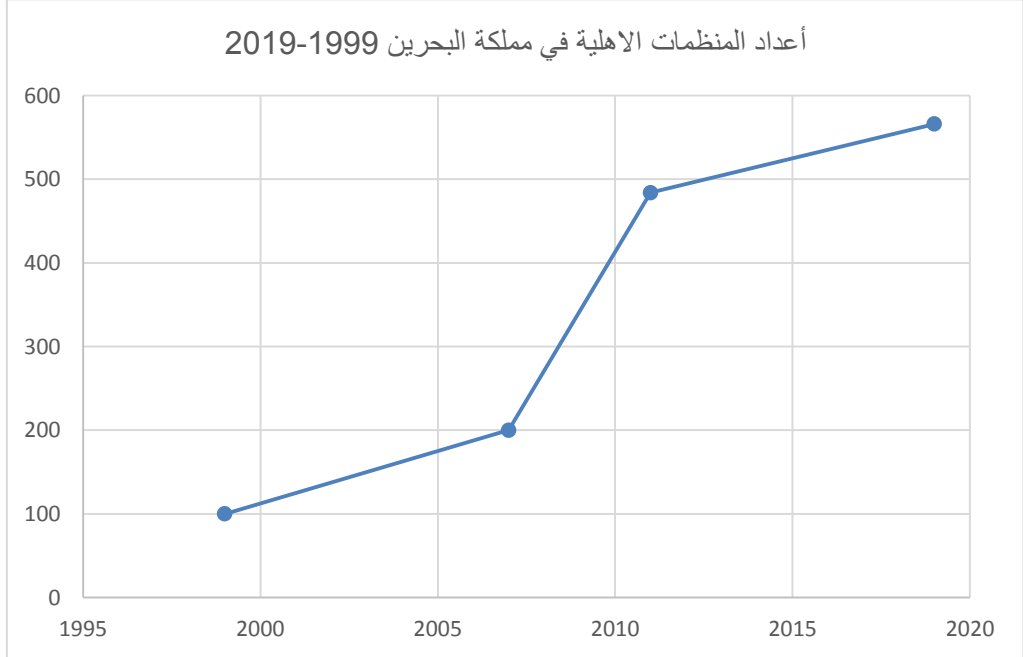
نشأت الجمعيات الاهلية بالبحرين منذ القدم، أي في الفترة ما قبل تأسيس الدولة ذاتها، وكانت في بداية الامر على شكل نوادي رياضية وثقافية، فتم تأسيس أول نادي أدبي في عام 1919، وفي عام 1937 تم إنشاء نادي البحرين وقدم العديد من الفعاليات حول مواضيع هامة تشغل المرأة والعمالة الأجنبية وأيضاً التطورات الاقتصادية. ثم بعد ذلك تأسس نادى العروبة عام 1939. وفي عام 1941 تم تأسيس أول منظمة أهلية في الخليج العربي ، وذلك في أحقاب تكوين أول جمعية خيرية إسلامية تسمى جمعية الإصلاح والتي قد تأسست على أن تكون جمعية اجتماعية خيرية دينية تحت مسمى "نادى الطلبة" والمقصود بالطلبة هناهم الطلبة العائدين من دراساتهم في جمهورية مصر العربية ثم تغير أسمها في عام 1948 ليصبح "نادى الإصلاح"، ثم شهدت البحرين إنشاء أول جمعية نسائية في منطقة الخليج العربي وذلك عندما أنشأت جمعية نهضة فتاة البحرين وذلك في عام 1953. (المنظمات الأهلية في البحرين ، 2011)

وفي عام 1959 حيث تم إصدار قانون لترخيص الجمعيات والنوادي لتكون البداية الحقيقية لممارسه العمل الاهلي المنظم، إذ تكونت تحت مظلته مجموعة جديدة من المنظمات الأهلية وصلت في عام 1979 إلى خمس جمعيات نسائية وتسع جمعيات اجتماعية، وفي أواخر الثمانينيات من القرن العشرين ، تحديدا في عام 1989 صدر قانون آخر لينظم العمل الأهلي بمملكة البحرين ، وذلك ليتم العمل به بدلا من قانون التراخيص للجمعيات والنوادي ، وهو قانون رقم 21 الخاص بالجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الاهلية والذي عرف الجمعيات الاهلية "بأنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر وتتألف من عدة اشخاص طبيعيين أو اعتباريين لغرض آخر غير الحصول على ربح مادي وتستهدف القيام بنشاط تعليمي أو اجتماعي خاص أو ثقافي أو خيري". (المنظمات الأهلية في البحرين ، 2011)

منظمات المجتمع المدني في مملكة البحرين - دراسة تحليلية

وعنما تولى جلاله الملك حمد بن عيسى آل خليفه حكم البلاد عام 1999، عمل على إحداث طفره نوعية للإصلاح على كافة المستويات في البحرين ، فكانت الجمعيات الاهلية من ضمن بنود هذا الإصلاح، فمع بداية عام 2000 شهدت الجمعيات الاهلية تناميًا ملحوظا في أعدادها ، إذ ارتفع عدد المنظمات الاهلية في البحرين من 100 منظمة فقط عام 1999 الى أكثر من 200 منظمة عام 2007 (القانون رقم 42، 2009).

إذ بلغ عدد المنظمات الاهلية المشهورة والفاعلة في عام 2011 إلى حوالي 484 منظمة، حتى وصل خلال شهر مايو عام 2019 إلى 566 جمعية أهلية تتنوع تصنيفاتها لتشمل نسائية واجتماعية وشبابية وإسلامية وخيرية ومهنية وجمعيات الفئات الخاصة هذا بالإضافة الى الجمعيات الخليجية والاجنبية. في حين تم استبعاد الكنائس باعتبارها مؤسسات دينية تخرج من إطار المنظمات الاهلية والنوادي الاجتماعية-الرياضية.



شكل رقم (1) يبين تزايد اعداد المنظمات الاهلية في مملكة البحرين منذ عام 1999 الى 2019

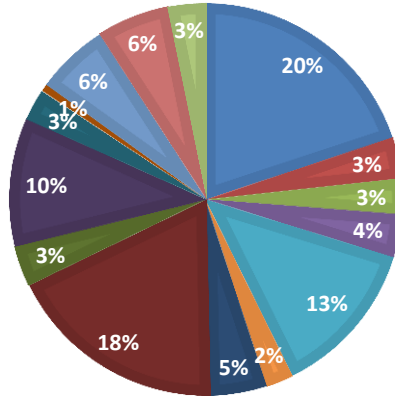
وكان هناك العديد من المحاور التي تم التركيز عليها من قبل تلك الجمعيات شملت مجموعة من الأنشطة كانت أهمها زيادة مشاركة الفئات المستهدفة في العمل التطوعي بكافة أشكاله سواء كانت تلك المشاركة اجتماعية أو اقتصادية أو حتى سياسية، وتتوقف مدى مصداقية هذه المنظمات وفعاليتها واستمرارها على قدرتها في التفاعل والحراك مع محيطها المجتمعي، فكلما كانت تلك المنظمات أكثر استجابة في تلبية احتياجات مجتمعاتها، كلما اثبتت جدواها وضرورة وجودها، حيث انها بمثابة أداة اتصال شرعية بين المواطن والدولة (مرسوم بقانون رقم 21، 1989).

وتعتبر مملكة البحرين من الدول متوسطة العدد فيما يتعلق بكثافة عدد الجمعيات الأهلية فيها، فهناك جمعية أهلية لكل 1175 مواطن بحريني وذلك طبقا لآخر احصائيات سكانية صدرت عام 2016، إذ يعتبر عدد متوسط إذا تمت مقارنته بدول أخرى مثلاً، فرنسا حيث جمعية أهلية لكل 30 مواطن وجمعية لكل 137 مواطن في الولايات المتحدة وجمعية لكل 1000 مواطن في أمريكا اللاتينية.

وإذا نظرنا لتصنيف تلك الجمعيات، فيمكن رصد أن أغلبية الجمعيات الاهلية العاملة في مملكة البحرين هي إما جمعيات اجتماعية (20%) أو خيرية اسلامية (18%) أو مهنية (13%) وهناك منظمات خاصة تمثل 10% كما تمثل النوادي والمنظمات الاهلية الخاصة بالجاليات 6% وذلك بحسب ترتيب نسبتها الى اجمالي عدد الجمعيات الاهلية في المملكة. وعلى صعيد آخر فإن عدد الجمعيات الاهلية الحقوقية تشكل (1% من اجمالي الجمعيات) وجمعيات المرأة (3%). (mlsd.gov.bh).

كما يوضح الشكل التالي نسب تشكيل المنظمات الاهلية في مملكة البحرين من حيث الاختصاص

نسب تمثيل المنظمات الاهلية



شكل رقم (2) يبين النسب المئوية لتمثيل المنظمات الاهلية في مملكة البحرين وفقا للاختصاص

وإذا نظرنا للتوزيع الجغرافي فيمكن ملاحظة ان العاصمة كان لها النصيب الأكبر بالمقارنة بباقي المحافظات حيث استأثرت وحدها على حوالي 31% من اجمالي عدد الجمعيات الاهلية توزعت معظمها ما بين الجمعيات المهنية والجمعيات الأجنبية والجاليات والجمعيات الاجتماعية وذلك بنسبة جمعية لكل 984 مواطن إذ يعتبر المعدل الأفضل على مستوى المملكة، ومن الجدير بالذكر أن معظم جمعيات الجاليات وجمعيات الصداقة بين الشعوب توجد في العاصمة، فمن اجمالي 78 جمعية من هذا النوع توجد في مملكة البحرين، هناك 36 جمعية فقط في العاصمة أي بنسبة 46% من اجمالي الجمعيات الأجنبية ويرجع ذلك الى ارتفاع نسبة الأجانب في العاصمة مقارنة بعدد سكانها حيث بلغت النسبة حوالي 69% وهي تشكل النسبة الأكبر على مستوى المملكة. وهي أيضا تعتبر النسبة الأكبر من الأجانب على مستوى المملكة عموماً (دليل الجمعيات الأهلية، 2021).

وجاءت المحافظة الجنوبية هي الأقل بنسبة 7% توزعت بين الجمعيات الخيرية والفئات الخاصة والجمعيات الاجتماعية بنسبة جمعية لكل 3133 مواطن. بينما كانت المحافظة الشمالية (13%) في المرتبة الثانية وتوزعت فيما بين الجمعيات الخيرية والاجتماعية والشبابية بمعدل جمعية لكل 3216 مواطن وهو المعدل الأضعف على مستوى المملكة، وسجلت محافظة المحرق المرتبة الثالثة وبنسبة (10%) وقد توزعت جمعياتها فيما بين الجمعيات الاجتماعية والخيرية والإسلامية بمعدل جمعية لكل 2199 مواطن (البحرين في أرقام، 2017).

7. نبذة عن قانون المنظمات الأهلية في مملكة البحرين

تعتبر مملكة البحرين واحدة من أهم البلدان العربية التي تميزت بالعمل المجتمعي، حيث أن تاريخ المنظمات الأهلية في مملكة البحرين عريق وطويل في مجال العطاء والتنمية المجتمعية، حيث قدمت تلك المنظمات مبادرات عديدة ومتميزة فيما يخص بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لفئات مختلفة في المجتمع. تعتبر المنظمات غير الهادفة إلى الربح بمثابة فاعل اساسي في خدمة المجتمع ذلك بالاشتراك مع وزارة التنمية الاجتماعية، لتحقيق التنمية الاجتماعية لجميع فئات المجتمع، وحتى يتأتى تحقيق ذلك عملت الوزارة على تنمية وتفعيل روح الشراكة والاعتماد على الذات في المنظمات الأهلية، ففي الأول من أكتوبر 2006 تم إنشاء المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية بهدف تعزيز وتطوير قدرات الجمعيات الأهلية في المملكة على كيفية إدارة مؤسساتها التنموية بما يحقق لها المشاركة الفعالة في إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية وايضا بما يكفل تحول منظمات المجتمع المدني إلى طاقة عمل حقيقية تقوم بدورها المنشود بكفاءة وجودة وفاعلية .

ويعتبر المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية أحد أهم إنجازات وزارة التنمية الاجتماعية الرائدة بل وإضافة جديدة في مجال التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين وتطوير أداء المنظمات الأهلية من خلال استحداث أساليب مبتكرة ومدخلات جديدة بعيدة عن فكرة النمطية والتقليد بالإضافة الى مساعدتها على تطوير قدراتها الذاتية وصولا الى تحقيق أهدافها التنموية بمفهومها الشامل، وذلك في إطار من المشاركة المجتمعية بأعلى درجات القدرة و الدقة والكفاءة (المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية، 2021).

وتتركز أهداف عملية البناء المؤسسي للجمعيات الأهلية في إنشاء مؤسسة او كيان ذات نسق محدد يمتلك هوية ورسالة ونظم وآليات يريد تحقيقها في المجتمع المحلي، وأيضا اكتساب المهارات والخبرات اللازمة لتحقيق رسالة المنظمة، بالإضافة الى تكوين علاقات متبادلة بين المنظمة والمجتمع من جهة ومع الأطراف الفاعلة في المجتمع الذي تخدمه المنظمة من جهة أخرى، وأخيرا إنشاء نظام للتعليم تحتفظ به المنظمة وذلك للاستفادة من كافة الخبرات والتجارب التي تمر بها أو يمر بها الآخرون لتكون مرجعا للمنظمة عند الحاجة.

مر المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية بعدة مراحل كان من أهمها التعرف على التجارب والخبرات الإقليمية والدولية المختلفة في مجال دعم المنظمات الأهلية وعلى مراكز الدعم والمساندة وما لها من أدوار متعددة وخدمات استشارية وفنية ومادية توفرها للمنظمات الأهلية، وأيضا التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومركز دعم المنظمات بجمهورية مصر العربية فيما يخص بوضع رؤية واستراتيجية للمركز تتضمن المهام المتوقعة وآليات العمل، كما كان هناك زيارة لمجموعة من الخبراء للمركز بهدف وضع خطة استراتيجية لتطوير وتعزيز دور المنظمات الأهلية في مملكة البحرين ، ثم قامت وزارة التنمية الاجتماعية بصياغة كافة الجوانب التنموية في خطة متكاملة بناءة لبلورتها على أسس ومعايير دقيقة (المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية، 2021). أما عن مرسوم بقانون رقم 21 لسنة 1989 بإصدار قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة الشباب، فقد تضمنت مسودة مرسوم رقم (26) لسنة 2007 المنظمات والمؤسسات الأهلية غير الهادفة للربح في مملكة البحرين على ثمانية أبواب، ويمكن أن نوضح ذلك فيما يلي:

فيتضمن هذا المشروع بقانون موضع الدراسة على "101" مادة بالإضافة الى الديباجة - جاءت في ثمانية أبواب، ورد الباب الأول منها تحت عنوان التعريف والأحكام العامة، وقد تضمن هذا الباب ستة فصول الفصل الأول خصص للتعريف، والثاني عالج موضوع تأسيس المنظمة الأهلية، والثالث بين حقوق والتزامات المنظمة الأهلية، والرابع تناول أجهزة المنظمة الأهلية والخامس خصص لبيان مالية المنظمة الأهلية، والفصل الأخير في الباب خصص لحل المنظمة الأهلية (مرسوم بقانون رقم 21، 1989)

واما الباب الثاني عاجل المنظمات الأهلية ذات النفع العام والمنظمات الوسيطة حيث تكون من فصلين الأول يتعلق بالمنظمات الأهلية ذات النفع العام والثاني يتعلق بالمنظمات الوسيطة. والباب الثالث يتعلق بالاتحادات النوعية حيث أجاز للمنظمات الأهلية ذات النشاط المشترك أن تنشئ اتحادات نوعية، وبين أحكام أخرى تتعلق بشروط التأسيس واختصاصات الاتحاد النوعي وأحكام تسجيله وحله.

واما الباب الرابع فقد خصص للمنظمات الأهلية وتضمن أحكاما تخص انشاء المؤسسة الأهلية والبيانات التي يشتمل عليها النظام الأساسي والرقابة عليها، والتصرفات المالية التي تقوم بها المؤسسة الأهلية والجهة التي تعترض على تلك التصرفات، والباب الخامس خصص للجان الأهلية المؤقتة، أما الباب السادس فقد تعلق بصندوق دعم المنظمات والمؤسسات الأهلية. واخيرا الباب السابع يتعلق بالعقوبات التي تفرض على من يرتكب أحد الأفعال الوارد فيه، والباب الأخير تضمن أحكاما ختامية، منها تطبق أحكام هذا المشروع بقانون على الجمعيات والمؤسسات والأندية الاجتماعية والاتحادات المرتبطة بها العاملة في النشاط الاجتماعي فقط، وان يخرج من نطاق تطبيق المشروع بقانون (موضوع الدراسة) الأحكام المتعلقة بالجهات التالية، النقابات العمالية - الجمعيات السياسية - الجمعيات والندية الثقافية والفنية - الهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة وهي (الأندية الرياضية، اتحادات الألعاب الرياضية، اللجنة الأولمبية) (مرسوم بقانون رقم 21، 1989)

فالمشرع البحريني تضمنين وبلورة المبادئ والقواعد الدولية لحق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية في القوانين الوطنية، حيث استجاب للدعاءات الدولية والاقليمية التي تنادي بمنح الأفراد هذا الحق والعمل واصدارها وتطبيقها كقانون وطني، حيث انضمت مملكة البحرين وصدقت على مجموعة من الاتفاقيات الدولية بهذا الشأن ويأتي تنفيذ المرئيات حوار التوافق الوطني بشأن سن قانون جديد للجمعيات الأهلية، كما نص ميثاق العمل الوطني على ذات المبدأ معتبرا ذلك من أحد المقومات الرئيسية للمجتمع". ومن اهم العناصر التي تضمنت المشروع المكون هو تأسيس صندوق يسمى «صندوق دعم المنظمات والمؤسسات الأهلية»، على ان يكون تابع لوزارة التنمية الاجتماعية ويكون اختصاصه تقديم الإعانات المالية للمنظمات الأهلية. وتتكون إيرادات الصندوق من تخصيص اعتمادات محدد مدججه له في ميزانية

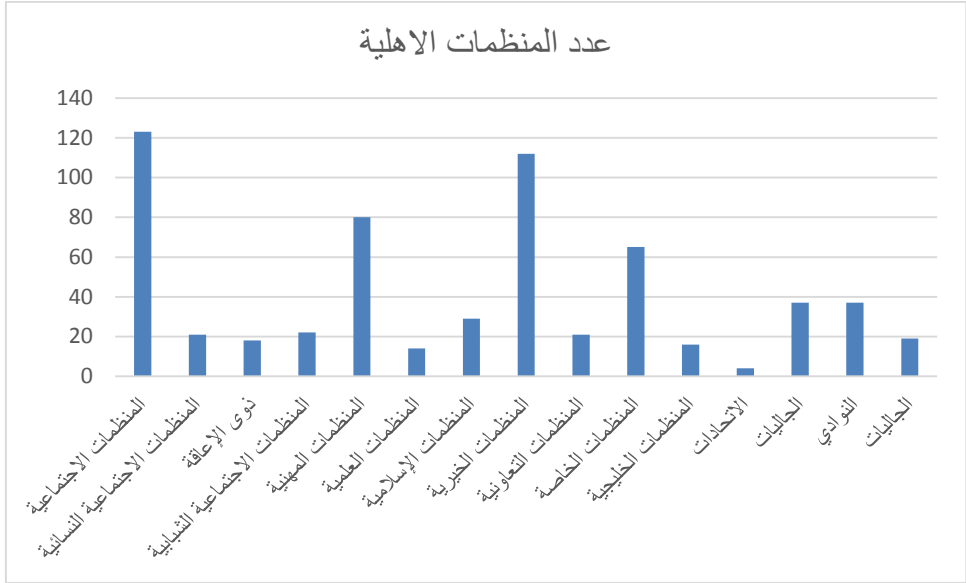
منظمات المجتمع المدني في مملكة البحرين - دراسة تحليلية

الوزارة، بالإضافة الى التبرعات والهبات والإعانات التي تتلقاها الوزارة لحسابه ويقبلها الوزير، وايضا الاموال التي يتم الحصول بالمخالفة لأحكام القانون، أو ما يتم توجيهه من أموال المنظمات التي يتم حلها.

الجدول 1: عدد المنظمات الأهلية المسجلة في مملكة البحرين للعام 2018م وفقا لمجال التخصص

تصنيف المنظمة	المجموع
المنظمات الاجتماعية	123
المنظمات الاجتماعية النسائية	21
ذوى الإعاقة	18
المنظمات الاجتماعية الشبابية	22
المنظمات المهنية	80
المنظمات العلمية	14
المنظمات الإسلامية	29
المنظمات الخيرية	112
المنظمات التعاونية	21
المنظمات الخاصة	65
المنظمات الخليجية	16
الاتحادات	4
الجاليات	37
النوادي	37
الجاليات	19

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي 2018، صفحة 116



شكل رقم (3) يظهر عدد المنظمات الاهلية طبقا للاختصاص

8. المنظمات الأهلية ودور وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

انفردت مملكة البحرين من خلال سياستها الاجتماعية في الالتزام بتنفيذ التوصيات والتوجيهات العالمية التي تبنتها ودعت لها مؤسسات المجتمع الأهلي في المملكة، وذلك لإيمانها المطلق بأهمية الدور العظيم الذي يمكن أن تساهم به القوى الاجتماعية المختلفة في احداث تطوير لمجتمعاتها ومتطلباتها بهدف إيجاد مواقع لها في مسيرة التقدم. وبناء عليه، اتخذت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية العديد من التدابير لمضاعفة فاعلية اداء الجمعيات الأهلية وتشجيعها من خلال زيادة التنسيق فيما بينها (وزارة العمل، 2019).

وأيضاً تقدم العون والمساعدة لها وإزالة العقبات والبيروقراطية لتتمكن من تنفيذ أنشطتها وفعاليتها بما يؤدي الى تحقيق أهدافها كما انها تحرص تماماً على مشاركة الجمعيات الأهلية والمؤسسات التطوعية في جميع الندوات والمؤتمرات وورش العمل التي تقوم بها الوزارة، والتي تسهم بدورها في تنمية قدرات أعضاء الجمعيات ذلك باعتبار ان تلك المؤسسات الأهلية هي القوة الاقتصادية والاجتماعية الثالثة مع القطاعين

العام والخاص أي الضلع الثالث ، وأن لهذه القوة دور لا يمكن تغافله كعلاج نافذ في حل المشكلات الاجتماعية عامة، والتي ايضا تعتبر مكون رئيسي لمؤسسات المجتمع المدني التي يتعاظم دورها نتيجة تسارع التحولات الاجتماعية والاقتصادية في العالم.

حيث تقوم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بدعم المنظمات الأهلية باستمرار وذلك لتحقيق أهدافها الإنسانية، فهناك تعاون مثمر بين الوزارة والمنظمات الأهلية وذلك لبحث سبل تعزيز التعاون للارتقاء بمجالات التكافل الاجتماعي للمواطنين في مملكة البحرين، بما في ذلك تطوير الخدمات العديدة التي توفرها الوزارة لجميع شرائح المجتمع (وزير العمل والتنمية الاجتماعية، 2020)

وتقوم الجمعيات باستعراض ما يمكن تقديمه لجميع فئات المجتمع وفقا لبرامج محددة ومجدولة زمنيا وذلك يتم طرحه خلال المؤتمرات والاجتماعات بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ورؤساء المنظمات الأهلية والجمعيات في مملكة البحرين، وأيضا يتم مناقشة الآراء والمقترحات المقدمة من أعضاء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية وذلك بهدف الارتقاء بالعمل الخيري والطوعي في مملكة البحرين، هذا بالإضافة الى دراسة العديد من الموضوعات التي تعزز وتؤكد على أهمية العمل الإنساني والتطوعي في تحقيق رفعة المجتمع وتقدمه، مع العمل على ازالة العقبات التي قد تواجهها ، وتيسير الأمور حتى تتمكن تلك الجمعيات من أداء دورها وتحقيق أهدافها المنشودة.

وفي أواخر عام 2019 شرعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في مملكة البحرين بعمل منصة الكترونية لمنظمات المجتمع المدني، وذلك بالتنسيق والتعاون مع معهد الإدارة العامة بعمل مبادرة المنصة الإلكترونية لتدريب المنظمات الأهلية عن بعد "ET-N" في الإدارة المالية. (وزارة العمل تدشن المنصة الإلكترونية، 2019)

إذ تعتبر هذه المنصة الإلكترونية بمثابة مبادرة لتدريب وتأهيل 400 متطوع وموظف في المنظمات الأهلية "عن بُعد" وذلك خلال 12 شهراً، على ان يتم منح كل منهم شهادة احترافية في إدارة أموال المنظمات الأهلية، لتأهلهم لشغل منصب أمين مالي أو محاسب في مجالس إدارات المنظمات الأهلية.

وسوف تتوافر برامج تدريبية دورية كل شهر عبر المنصة الإلكترونية، بحيث يسهل على المتدرب الاطلاع على المادة التدريبية أينما يرغب وفي أي وقت وأيضا يمكن للمتدرب التقدم للاختبارات في نهاية كل وحدة وسيحصل على نتيجة التقييم إلكترونياً للتمكن من الانتقال إلى الوحدة التدريبية التالية. (وزارة العمل ت دشّن المنصة الإلكترونية، 2019)

فتلك المنصة تهدف إلى رفع كفاءة المنظمات الأهلية في مجال الإدارة المالية والإدارية، وتوعية المنظمات الأهلية لحمايتها من الاستغلال في مجال غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب تنمية قدرة المنظمات على حسن استغلال الموارد المالية المتاحة لديهم ضمن الأطر القانونية والإدارية.

وانطلاقاً من توجهات ومريّيات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بشأن تطوير قدرات العاملين في المنظمات الأهلية في مختلف المجالات واستناداً إلى التوصية الثامنة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "مينافاتف" المعنية بمكافحة تمويل الإرهاب في قطاع المنظمات غير الربحية، بحيث يتم رفع تقرير عن نتائج مبادرة المنصة الإلكترونية إلى مصرف البحرين المركزي باعتباره الجهة المعنية بمتابعة تقرير البحرين في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتعتبر تلك المنصة لها أهمية كبيرة وذلك لدعم وتعزيز قدرات المنظمات الأهلية في مملكة البحرين، من خلال تأهيلها وتمكينها من إدارة أموالها بفاعلية واحترافية، وكذلك لتمكين المنظمات الأهلية للقيام بدورها التنموي، والارتقاء بمستوى أدائها المؤسسي في العديد من المجالات، وأبرزها في مجال الإدارة المالية.

ويعتبر مشروع المنصة الإلكترونية له أهمية لتدريب المنظمات الأهلية الذي تم إطلاقه بالتعاون المشترك بين معهد الإدارة العامة ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، كونه أحد المبادرات الرامية إلى مواصلة العمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية لمملكة البحرين، نحو التحول الذكي في كافة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين، وعلى رأسها الخدمات الذكية لتطوير وبناء قدرات الكوادر الوطنية. (وزارة العمل ت دشّن المنصة الإلكترونية، 2019)

وتلك المنصة الإلكترونية سوف تساهم بشكل محوري في رفع كفاءة وقدرات منتسبي المنظمات الأهلية بما يمكنهم من تحقيق الخطط الوطنية والارتقاء بالأداء، والذي سوف يصب في تحقيق الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030.

9. دور المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية.

المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية بمملكة البحرين هو يعتبر من أحد إنجازات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الرائدة وذلك لإضافة جديدة في مجال التنمية الاجتماعية الهادفة إلى تحسين أداء المنظمات الأهلية وذلك عن طريق توفير سبل ومدخلات جديدة ومبتكرة بعيدة عن النمطية والتقليد، ومساعدتهم على تطوير قدراتهم الذاتية وتحقيق أهدافهم التنموية بمفهومها الشامل، وذلك من خلال المشاركة المجتمعية بأعلى درجات القدرة والكفاءة. (المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية، 2021)

9.1 تتبلور أهداف عملية البناء المؤسسي للجمعيات الأهلية في الآتي:

- بناء مؤسسة ذات نظام، لها هوية ورسالة ونظم وآليات تبغي تحقيقها في مجتمعها المحلي.
- اكتساب المهارات والخبرات اللازمة لتحقيق رسالة المنظمة.
- بناء علاقات تبادلية بين المنظمة والمجتمع من جهة، ومع الأطراف الفاعلة في المجتمع الذي تخدمه المنظمة من جهة أخرى.
- بناء نظام للتعليم لدى المنظمة يساعد على استخلاص الخبرات التي تمر بها أو يمر بها الآخرون، والاحتفاظ بها.

9.2 أهداف المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية

- بناء قدرات المنظمات الأهلية لإكسابها المهارات والخبرات اللازمة لتحقيق رسالتها وأهدافها.
- تمكين المنظمات الأهلية وزيادة قدراتها على أن تكون شريكا فاعلا في تنمية المجتمع.
- تنمية مهارات العمل التطوعي لدى المتطوعين.

- تنمية دافعية أفراد المجتمع نحو العمل الأهلي.
- غرس المفاهيم الصحيحة للعمل التطوعي لدى جميع فئات المجتمع.

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تؤمن بأن المنظمات غير الهادفة الى الربح هي شريك لها في خدمة المجتمع لتحقيق التنمية الاجتماعية التي تنشدها الوزارة والحكومة.

لذلك فإن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تسعى جاهدة لتمكين المنظمات الأهلية وزيادة قدراتها على أن تكون شريكا فاعلا في تنمية المجتمع، وفي سبيل ذلك باشرت نحو تنمية وتفعيل روح الشراكة والاعتماد على الذات في المنظمات الأهلية وذلك بتأسيس المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية في الأول من شهر أكتوبر للعام 2006م، وذلك تعزيزا وتطويرا لقدرات الجمعيات الأهلية في مملكة البحرين على إدارة مؤسساتها التنموية بما يكفل مساهمتها الفاعلة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبما يؤسس لتحول منظمات المجتمع المدني إلى طاقة حقيقية تقوم بدورها المتوقع بكفاءة وجودة متميزتين ويأتي تنفيذها لتوجيهات مباشرة. (المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية، 2021)

ويقدم المركز نوعان رئيسان من الدعم للمنظمات الأهلية في مملكة البحرين: الدعم الفني والدعم المالي

9.3 خدمات المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية بمملكة البحرين

يقدم المركز خدمات متعددة فهناك خدمات استشارية مجانية في المجالات القانونية والمالية والإدارية وعقد برامج تدريبية للأعضاء العاملين بالمنظمات الأهلية وتوفير قاعات تدريب ومحاضرات للمنظمات الأهلية لإقامة فعاليات وعقد اجتماعات، كذلك هناك خدمات تقدم إلى الباحثين في مجال المنظمات الأهلية وذلك من خلال مركز معلومات متخصص وتوفير قاعات للتدريب وإقامة فعاليات لاستخدام المنظمات الأهلية بالإضافة إلى خدمات انترنت مجانية.

أما في مجال الدعم الفني للمنظمات الأهلية فقد قام المركز الوطني بتنفيذ الاستراتيجية التي اعتمدها وزارة التنمية الاجتماعية في العام 2007 وتتضمن هذه الاستراتيجية خطة تنفيذية لبناء مركز وطني قادر على دعم المنظمات الأهلية فنياً وتقديم المساندة اللازمة في تنفيذ البرامج والمشاريع؛ وذلك لتعزيز بناء القدرات

المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني؛ بما يؤدي إلى تكوين مؤسسات لها هوية ورسالة وأهداف واضحة وإكسابهم المهارات والخبرات لتحقيق رسالتها الخاصة وكذلك لتمكين المنظمات الأهلية من تأسيس وإدارة مشروعات تنموية وبناء قدراتها على الارتباط وتبادل المعلومات مع سائر المنظمات ومختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع (برنامج المنح الأهلية للمنظمات الأهلية، 2012).

وكان ضمن البرنامج السنوي المستمر للمركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية قام الفريق بزيارات تقييم مؤسسية لـ 42 منظمة أهلية كان من بينها 22 جمعية يتم تقييمها للمرة الثانية.

9.4 فوائد التقييم المؤسسي

ويضم تقييم الأداء المؤسسي فوائد متعددة بحيث يضع الحدود القصوى للأداء لكل منظمة، وليس الأداء الممكن فقط باعتباره السقف الذي يحقق الطموح الذي يمكن أن تصل إليه كل منظمة بعد سنة أو 10 سنوات بحسب تاريخها وجهود أفرادها وكفاءتهم، ويهتم الأداء بتفاصيل الممارسات التي يتوقع أن تنفذها المنظمة لأنها تكون كلما اجتمعت معًا الأداء الكلي المتوقع كدورية عقد اجتماعات مجلس الإدارة أو توزيع جدول أعمال الاجتماعات أو تسجيل وحفظ محاضر الاجتماعات وغيرها من الأمور، ويكون الأداء المؤسسي مرشدًا مفيدًا ودقيقًا لكل منظمة أهلية لرسم خطة استراتيجية لتطوير أدائها (النظام الإلكتروني للمنظمات الأهلية، 2020).

لقد انطلقت وزارة التنمية الاجتماعية منذ العام 2006م في اتباع منهجية مخططة في توزيع المنح المالية تنطلق من مبدأ دعم المشاريع التنموية التي تنفذها أو تخطط لتنفيذها المنظمات الأهلية، وعلى هذا الأساس تحولت تقديم المنح من مجرد إعانات ومساعدات مالية لتلك المنظمات إلى دعم مالي للمشاريع التنموية التي تقدم إضافة فعلية ولمموسة إلى الرصيد التنموي للمجتمع.

يعتمد المركز على تقييم الأداء المؤسسي للمنظمات الأهلية في عملية التقييم المستمرة للمنظمات، ويعرف الأداء المؤسسي للمنظمات الأهلية بأنه جميع الممارسات والجهود التي تبذلها المنظمة بقصد تحقيق أهداف محددة ومرسومة مسبقا (المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية، 2021).

ويجري تقييم الممارسات في 4 معايير، وهي كما يلي:

الحكم الداخلي الجيد (الديمقراطي) الرشيد في ممارسة عملية صنع القرار والقيادة وما يتميز به من مشاركة وشفافية ومساءلة وتداول المسؤوليات القيادية وغيرها، والتخطيط للمشروعات التنموية وإدارتها وتنفيذها وتقييمها فضلاً عن العلاقة والشراكة مع مؤسسات المجتمع الأخرى من قطاع عام أو خاص أو أهلي، والإدارة العامة متضمنة التخطيط والتنظيم وإدارة الموارد البشرية والمتطوعين وإدارة المعلومات، هذا بالإضافة إلى الإدارة المالية وتتضمن المحاسبة المالية والمساءلة والتخطيط المالي والاستدامة المالية (معايير لتقييم المنظمات الأهلية، 2014).

وبحسب التقارير الأخيرة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، يبلغ عدد المنظمات الأهلية المسجلة في مملكة البحرين على اختلاف مجال التخصص 631 منظمة.

وأن معظم تمويل المنظمات الأهلية يعتمد على أموال أغلبها يأتي على صورة تبرعات من الأفراد ومجموعات وشركات ومنح. وعندما يتم قطع التمويل، فإن أغلب أنشطة المنظمة تتوقف، وقد يؤدي ذلك إلى إغلاق المنظمة، مشيرة إلى أنه على الصعيد العالمي يأتي 80 إلى 90٪ من الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية من المنح والتبرعات الحكومية.

10. الخاتمة والنتائج

لقد أسست وزارة العمل والتنمية الاجتماعية صندوق العمل الاجتماعي الأهلي وذلك لإدارة برامج عديدة منها برنامج المنح المالية، انطلاقاً من مبدأ الشراكة الاجتماعية إذ يعتمد على مخاطبة الطرف الثالث للشراكة الاجتماعية وهو القطاع الخاص لتمويل المشاريع التنموية للمنظمات الأهلية. (برنامج المنح المالية للمنظمات الأهلية، 2020)

وصندوق العمل الاجتماعي الأهلي يضم في عضويته ممثلي وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، غرفة تجارة وصناعة البحرين، وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، ثلاثة من أعضاء البنوك الوطنية، ثلاثة من أعضاء الشركات الوطنية، وقد أوكل على مجلس إدارة الصندوق وضع السياسة العامة له ومتابعة تنفيذ برنامج المنح المالية. وقد عمل الصندوق خلال الفترة الماضية وفقاً لمبدأ الشراكة الاجتماعية.

وكذلك الدعم السنوي الذي تقرره الدولة والذي يقدر بحوالي مائة ألف دينار بحريني، يعتمد على مخاطبة الطرف الثالث للشراكة الاجتماعية وهو القطاع الخاص وما يقدمه من تبرعات وهبات وإعانات لتمويل المشاريع التنموية للمنظمات الأهلية. وبناء عليه فإن المنظمة التي ترغب في الحصول على المنحة المالية يجب أن تصيغ طلبها لأحد المشروعات التنموية التي تديرها أو تخطط لمشروع تنموي بما يتفق مع احتياجات المجتمع المدني الذي تخدمه (برنامج المنح المالية للمنظمات الأهلية، 2020).

والسماح للمنظمات الأهلية في مملكة البحرين بالحصول على نموذج أعمال مناسب للمؤسسة التجارية غير الربحية سيمكنهم من المساهمة في تنمية وتعزيز الاقتصاد الوطني من خلال النمو الاقتصادي للقطاع الخاص (تأسيس شركات تحت مظلة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة)، بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة ومناسبة للعمالة البحرينية. (أكثر من 500 فرصة عمل، إذا تمكن 20٪ فقط من المنظمات غير الحكومية من توظيف 4 موظفين).

ان منظمات المجتمع المدني في مملكة البحرين لها دور كبير في مختلف المجالات سواء السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية فهي تشكل القوة الاقتصادية والاجتماعية الثالثة مع القطاعين العام والخاص، وأن هذه القوة الكبرى لها دور فعال وحيوي في معالجة المشكلات الاجتماعية عامة، وهي تعتبر جزءاً أساسياً من مؤسسات المجتمع المدني التي يتعاظم دورها نتيجة تسارع التحولات الاجتماعية والاقتصادية في العالم، وكذلك المساهمة في تنمية وتعزيز الاقتصاد الوطني من خلال النمو الاقتصادي للقطاع الخاص ، وكذلك دور الجمعيات السياسية في عملية البناء الديمقراطي.

كذلك التأثير المتبادل بين الجمعيات الاهلية والنظام الديمقراطي، فتلك الجمعيات تدعم النظام الديمقراطي من خلال استخدام الوسائل الديمقراطية، وكذلك تفعيل الأدوات القانونية، وتقوم بزيادة الوعي لدى الأفراد في المجتمع، وممارسة الانتقاد البناء بهدف الإصلاح وكشف الأخطاء، وكذلك إعداد برامج وطنية، والابتعاد عن البرامج المنطقية أو ذات الصبغة المحلية، وتقوم أيضاً التحالف في المسائل المتفق عليها، ووضع أسس لا يجوز المساس بها كالوحدة الوطنية.

11. قائمة المراجع

- أحمد شكر الصبيحي، (2000). مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- أماني قنديل، (2004). تطوير مؤسسات المجتمع المدني. القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، دار نوبار.
- البحرين في أرقام (2017). تقرير صادر عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في مملكة البحرين: عام .
- برنامج المنح الأهلية للمنظمات الأهلية بمملكة البحرين (2012). تقرير صادر عن صندوق العمل الأهلي الاجتماعي - وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
<https://www.mlssd.gov.bh/ngos/volunteer>
- برهان غليون (1992). المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- التقرير الإحصائي السنوي (2018). وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، البحرين، ، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
<https://www.mlssd.gov.bh/sites/default/files/img/files/statreport2018.pdf>
- الحبيب الجنحاني وسيف الدين عبد الفتاح (1998). المجتمع المدني بين النظرية والممارسة وإبادة الفكرية. دمشق، دار الفكر للنشر.
- حيدر إبراهيم علي (1996). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان، القاهرة، دار الأمين للنظر والتوزيع.
- دليل الجمعيات الأهلية الصادر عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، 2021، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
- صالح ياسر (2005). المجتمع المدني والديمقراطية. بغداد: منشورات طريق الشعب.
- عبد الرحمن صوفي (2014)، ومحمود عرفان، دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع المدني (الضرورات والمستلزمات) مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، رقم المجلد 5، العدد 1.
- عزمي بشارة (2000). المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع العربي)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، أكتوبر.
- القانون رقم 42 لسنة 2009 بتعديل بعض أحكام قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم 21 لسنة (1989)
- مدى استفادة المجتمع من العمل الأهلي: دراسة صادرة عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بدون تاريخ، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.mlssd.gov.bh/ngos/volunteer>
- مرسوم بقانون رقم 21 لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة.
- المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية (2021). وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، البحرين، ، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.mlssd.gov.bh/ngos/national-ngos-support-center>
- معايير لتقييم المنظمات الأهلية وتوكلها للفوز بمنح "التنمية" (2011). صحيفة البلاد، البحرين، 01 يناير، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.albiladpress.com/article84236-1.html>

منظمات المجتمع المدني في مملكة البحرين - دراسة تحليلية

- المنظمات الأهلية في البحرين(2011). تاريخ عريق وعطاء متجدد، صحيفة البلاد، مملكة البحرين، 17 يناير ، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.albiladpress.com/article86205-1.html>
- نجوى عبد الله سمك (1997). دور الجمعيات الأهلية في دفع عملية التنمية الاقتصادية، مركز بحوث الدول النامية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- النظام الإلكتروني للمنظمات الاهلية، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، البحرين(2020). متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.mlss.gov.bh/ngos/ngos-system>
- وزارة العمل ت دشّن المبادرة الإلكترونية للمنظمات الأهلية (2019). صحيفة البلاد، البحرين، 21 ديسمبر ، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <http://albiladpress.com/news/2019/4086/bahrain/615661.html>
- وزارة العمل ت دشّن المنصة الإلكترونية لمنظمات المجتمع المدني (2019). صحيفة أخبار الخليج، مملكة البحرين، 26 ديسمبر ، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1194880>
- وزير العمل والتنمية الاجتماعية يؤكد استمرار دعم المنظمات الأهلية لتحقيق أهدافها الإنسانية (2020). صحيفة أخبار الخليج، مملكة البحرين، 14 فبراير ، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1200374>
- https://www.mlss.gov.bh/ngos/ngos_directory